سلطت الأضواء على الحقائق التي تحكم العلاقة بين الممارسة السياسية والحركة الاقتصادية

غرفة التجارة: الإخفاق السياسي يهدد جهود التنمية

■ التصدي المتردد لتداعيات الأزمة المالية أضاع علينا فرصة توظيف ارتفاع أسعار النفط

■ إخفاق في التصدي لتحديات التركيبة السكانية والعمالة والاعتماد على مصدر شبه وحيد للدخل وهيمنة القطاع العام

غرفة التجارة

■ ضرورة تنظيم مدة وإجراءات الفترة الفاصلة بين فتح ظروف أي مناقصة عامة وإبرام العقود اللازمة مع الجهة التي رست عليها المناقصة

قالت غرفة التجارة والصناعة الكويت انه على مدى العقدين الماضيين اتسم المشهد السياسي والاقتصادي في الكويت بظاهرتين اثنتين: أولاهما تأزم مستمر ومتصاعد في الممارسة الديمقراطية، والثانية اختناقات عميقه ومعيقة للعملية التنموية وعلى مدى العقدين الماضيين، ثبت بالتجربة المكلفة والمتكررة أن بين الظاهرتين ارتباطا عضويا وثيقا يجعل من العبث التعامل مع أي منهما بمنأى عن الأخرى. فالإخفاق السياسي أصبح أخطر ما يهدد جهود التنمية، والإخفاق التنموي أصبح أقوى دوافع الاضطراب السياسي في منطقتنا.

وأضافت إذا كان التصدي الخجول والمتردد لتداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية قد أضاع علينا فرصة توظيف الارتفاع الكبير بأسعار النفط خلال السنوات الخمس الأخيرة لتسريع خطى الاصلاح والتنمية، فإن المخاض السياسي والاجتماعي العنيف الذي تعيشه منطقتنا قد ارتفع بضغوط التأزيم السياسي إلى حوافّ الخطوط الحمراء.

وأشارت إلى أن هذه الإشكالية القائمة بين تأزم الممارسة الديمقراطية وبين انتكاس جهود التنمية، هي التي دعت حضرة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، إلى أن يشكل في أغسطس 2011 «اللجنة الاستشارية لبحث التطورات الاقتصادية بشأن مسيرة الإصلاح المالي والاقتصادي». كما أن هذه الإشكالية هي التي دعت سموّه الى الاجتماع في سبتمبر 2012 مع الفريق الاقتصادي الحكومي ليزوده بتوجيهاته بضرورة الاسراع في معالجة الجمود الاقتصادي الراهن، والذي زاده التأزيم السياسي تعميقا وتعقيدا.

وأضافت: تفاعلا مع هذا الاهتمام السامي بالشأن الاقتصادي واداء للواجب الوطني والمهني وبعد أن أصبحت تداعيات الأزمة المالية والإقتصادية العالمية تشكل قيدا مرهقا لجهود التنمية والاصلاح في الكويت تتابع غرفة تجارة وصناعة الكويت جهودها التي بدأت مع بداية الأزمة المالية العالمية المذكورة فتصدر ورقتها هذه التي ترمي إلى هدفين اثنين: توضيح حقيقة وخطورة الأزمة الراهنة والملحّة التي تعانيها القطاعات الانتاجية غير النفطية وتلمّس المنطلقات السليمة لمعالجتها من جهة. والقاء الضوء على عدد من الحقائق الرئيسية التي تحكم العلاقة بين الممارسة السياسية والتنمية الاقتصادية في دولة الكويت من جهة ثانية.

وأوضحت الغرفة: لا نجد داعياً لأن نسوق شواهد على الاحتقان السياسي المتصاعد، اذ تغنينا عن ذلك صورة القرار التنموي التائه بين مجلس أمة أبطله القضاء ومجلس أمة عطله الإقصاء وبين حكومة تعثر عليها أن تؤدي قسَمها ومعارضة أضعف الإنفلاق مصداقيتها كما لا نجد الغرفة داعيا لأن نتعرض في ورقتها هذه للمشاكل والتحديات الهيكلية للاقتصاد الكويتي فهذا الموضوع «فتلته» بحثا مئات الدراسات الدولية والمحلية، خاصة وانه لم تمض الا فترة قصيره على تقرير اللجنة الاستشارية المشار اليها اعلاه، والذي تتفق الغرفة مع تحليله وتوصياته إلى حد بعيد.

■ انقلاب غير مسبوق في مستويات الإنفاق هذا العام

■ زيادة الإنفاق العام لا تتحقق بمجرد زيادة المبالغ المعتمدة في الموازنة العامة

ولكن الغرفة تجد من واجبها - كمؤسسة وطنية اقتصادية - أن تعرض بعض المؤشرات التي تساعد في تأكيد المأزق الراهن الذي تعانيه جهود التنمية في الكويت، وتحدد طبيعته، وتساهم - بالتالي - في البحث عن مخارجه.

التنمية والائتمان

رغم كل التحفظات على طريقة احتساب نسبة تنفيذ خطة التنمية، فإن هذه النسبة لم تتجاوز 38 في المئة، يدخل ضمنها حوالي 112 مشروعا لم يبدأ العمل بها بعد.

بين السنتين الماليتين 2000/2001 و 2010 / 2011، كان الإنفاق الاستثماري العام متقلبا وضئيلا، إذ تراوحت نسبته إلى إجمالي الانفاق العام بين7.5 و 14.2 في المئة، بمتوسط بلغ 10.6 في المئة.

تراوحت مساهمة الإيرادات غير النفطية في الإيرادات العامة بين 8.8 في المئة، 5.6 في المئة و 7.2 في المئة في السنوات المالية المنتهية في 2001 و2005 و2011 على التوالي. في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ازداد اجمالي الانفاق العام على الرواتب والدعم من 3.6 الى 10.5 مليارات دينار وازداد الانفاق العام على المستلزمات السلعية والخدمات ثمانية مرات من 366 مليونا إلى أكثر من ثلاثة مليارات دينار.

انخفضت نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الإجمالي من 7. 63 في المئة عام 2008 إلى 23 في المئة عام 2011 «من 4450 الى 1600 مليون دينار»، أي أن كل طموحات خطة التنمية لتعزيز دور القطاع الخاص اصيبت بنكسة حادة. تراجعت استثمارات القطاع الخاص بنسبة 75 في المئة في الصناعة التحويلية، 70 في المئة في النقل والمواصلات، و60 في المئة في التمويل والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال، و27 في المئة في التجارة والفنادق والمطاعم. بين عامي 2010/2009 و2012/2011، ارتفعت تسهيلات الجهاز المصرفي إلى القطاع الخاص بنسبة 6 في المئة «من 27 إلى 6. 28 مليار دينار»، بينما ارتفع حجم ايداعات القطاع الخاص في البنوك المحلية بنسبة 12.8 في المئة «من 8. 24 الى 28 مليار د.ك»، أي أن معدل نمو الإيداعات كان أكثر من ضعف معدل نمو الائتمان نظرا لضعف الثقة، وضآلة الفرص الإستثمارية، في الستة المالية 2011/2010. وصلت أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الإئتمانية المقدمة من البنوك المحلية إلى مختلف القطاعات الإقتصادية المحلية إلى نحو 26 مليار د.ك. بزيادة نسبتها 3 في المئة عن نهاية السنة المالية السابقة «25.3 مليارا». وقد استأثرت التسهيلات الشخصية وحدها بنسبة 3. 35 في المئة من هذا الرصيد وبنمو نسبته 1. 9 في المئة عن السنة المالية السابقة، مقابل زيادة نسبتها 6.7 في المئة للتسهيلات الممنوحة للصناعة، و7. 5 في المئة للتجارة، و7. 1 في المئة للعقار. وانخفاض نسبته «- 18.3 في المئة» في تسهيلات المؤسسات المالية عدا المصارف، و «- 2.3 للإنشاء. بين الربع الثالث من عام 2008 ونهاية يونيو 2012، تراجعت قيمة الأسهم المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بنسبة 50 في المئة. حتى نهاية عام 2011، ارتفعت مخصصات الجهاز المصرفي لمواجهة القروض غير منتظمة السداد إلى 8. 2 مليار د.ك. ومن المتوقع أن تحتاج المصارف إلى ما يقارب هذا المبلغ إذ استمر الانخفاض في قيم الاصول.

بعد عشرين عاما من اليوم «عام 2032»، سيكون العجز التراكمي للميزانية العامة أكثر من 282 مليار د.ك. بافتراض سعر برميل النفط 75 دولارا، وسينخفض هذا العجز إلى 154 مليارا، ثم إلى 61 مليارا، ثم إلى 10 مليارات، بافتراض سعر البرميل 100، 125، و150 دولارا على التوالي.

حسب مؤشرات تقرير التنافسية الكويتية للعام 2012/2011، يأتي ترتيب الكويت أخيرا بين دول مجلس التعاون الخليجي في: التعليم العالي والتدريب، كفاءة سوق السلع، كفاءة سوق العمل، الجاهزية التكنولوجية، تطور الأعمال، الابتكار، الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا. ويأتي ترتيب الكويت أخيرا، أو في المرتبة 11 من أصل 12 دولة تضمها عينة منتقاة تتألف من دول مجلس التعاون الخليجي وكل من: النروج، استونيا، سلوفينيا، سلوفاكيا، قبرص، وسنغافورة. أما عن مؤشر مدركات الفساد، فقد تدهور ترتيب الكويت عالميا من المركز 35 عام 2003 إلى المركز 66 عام 2011. لتصبح بذلك أسوأ دول مجلس التعاون الخليجي بهذا المؤشر. ولعل تدهور موقع الكويت في مؤشر مدركات الفساد يجد تفسيره في مؤشرات بيئة الأعمال، حيث نجد أنه - وفقا لتصنيف ممارسة الأعمال لعام 2012 الذي تصدره مؤسسة التمويل الدولية - ما زال الاقتصاد الكويتي يعاني مشكلات كبرى من ناحية اللوائح المنظمة للأعمال وتطبيقها، وبصفة خاصة فيما يتعلق بمؤشر تأسيس الشركات، ترتيب 142» وارتفاع تكلفة الإجراءات اللازمة لذلك. كما تأتي الكويت في المراتب 121 للحصول على ترخيص بناء، 98 للحصول على ائتمان، 112 للتبادل التجاري عبر الحدود، و117 لتنفيذ العقود. وما يزيد في المنا واستغرابنا لهذه المؤشرات القاتمة، أن الكويت تأتي الأولى بين دول مجلس التعاون الخليجي، والأولى بين دول العينة المشار إليها أعلاه، والثالثة بين دول العالم، في مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي، والذي يتكون من المؤشرات الفرعية التالية: معدل الادخار، توازن الميزانية العامة، الدين الحكومي، تصنيف ائتمان الدوله، والهامش بين معدل الفائدة ومعدل التضخم.

قراءة سريعة

من المعروف أن الاقتصاد الكويتي يعاني من اختلالات هيكلية رئيسية ثلاثة تتجلى في تركيبة السكان والعمالة، والاعتماد على مصدر شبه وحيد للدخل، وهيمنة القطاع العام. غير أن مؤشرات التنافسية الكويتية تذهب إلى أبعد من ذلك لتؤكد أن اخفاقنا في تحقيق أي تقدم يذكر في التصدي لهذه التحديات الثلاثة قد أدى إلى ضعف عام في بنية الاقتصاد الكويتي وبيئته وإدارته.

رغم مظاهر ومؤشرات التعثر التنموي، شهد العامان الأخيران «انفلاتا» غير مسبوق في مستويات الإنفاق العام الجاري، وهو الإنفاق الذي يصعب تخفيضه مستقبلا، والذي يشكل ضغطا هائلا على الانفاق العام الاستثماري، وعلى الاستقرار النقدي وسعر صرف الدينار. وبالتالي، على كل جهود التنمية.

أدى تواضع نسبة تنفيذ الخطة الإنمائية «2010 - 2014»، واتخاذ قرارات وإجراءات متعارضة مع أهدافها، إلى أن يكون حال الاقتصاد الكويتي اليوم أسوأ مما كان عليه قبيل اعتماد الخطة والبدء في تطبيقها، وخاصة من حيث الأهداف الرئيسية للخطة والمتمثلة بتوسيع القاعدة الانتاجية، وتعزيز دور القطاع الخاص، واجتذاب العمالة الوطنية نحو القطاع الخاص، وتحسين التنافسية الاقتصادية للبلاد. رغم ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة، ورغم ما سجلته الموازنة العامة للدولة من فوائض مالية ضخمة «مايناهز 70 مليار دينار بين عامي 2007 و2012»، وما حققه الحساب الجاري من نتائج إيجابية عالية، لم يستطع الاقتصاد الكويتي أن يتعافى من تبعات وانعكاسات الأزمة المالية الاقتصادية العالمية التي ضربت الاقتصادات المتقدمة في النصف الثاني من سنة 2008، وللتعرف على مدى هشاشة نظامنا الاقتصادي في حال استمرار غياب الجهود الإصلاحية، يكفي أن نتصور نتائج وتداعيات هذه الأزمة العالمية لو رافقها انخفاض في أسعار النفط.

وقد تجلت انعكاسات الأزمة المالية الاقتصادية بشكل خاص بظواهر ثلاث: أولاها: انخفاض معدل نمو الائتمان المصرفي نتيجة ضعف الثقة في قطاعي العقار والاستثمار، وتركز هذا الائتمان في قطاعي النفط والتسهيلات الشخصية على حساب القطاعات الانتاجية غير النفطية كالصناعة والتجارة والإنشاء. أما الظاهرة الثانية، فهي انخفاض نسبة الإنفاق الاستثماري وتعطل أو تأخر تنفيذ مشروعات خطة التنمية بسبب العوائق التي حالت دون انتشار الائتمان المصرفي في كل الجسم الاقتصادي. أما الظاهرة الثالثة لانعكاسات الأزمة المالية العالمية، فتمثلت بانخفاض رسملة سوق الكويت للأوراق المالية انخفاضا كبيرا، نتيجة الخسائر الفادحة التي لحقت بشركات الاستثمار بشكل خاص، ونتيجة الانخفاض الحاد في ارباح الشركات المدرجة الأخرى، ناهيك عن وجود ما أطلق عليه تعبير «الأسهم المسمومة»، والتخوف من أثرها على بقية الاسهم. نستخلص من هذا كله، انه بالرغم من ارتفاع السيولة لدى الجهاز المصرفي، فإن هناك نقصا كبيرا في التمويل المتاح للقطاع الخاص على وجه العموم. وبتعبير آخر، يمكننا توصيف الأزمة الاقتصادية الأكثر خطورة وإلحاحا في الوقت الراهن بانها أزمة تمويل وائتمان بالدرجة الأولى، أو أزمة إدارة الائتمان إن جاز التعبير. فالأموال متوفرة والسيولة في أفضل أوضاعها، ولكن ضعف الثقة وتعطل المشاريع واستمرار تدهور قيم الأصول، فضلا عن التشنج السياسي تمنع هذه السيولة من التدفق في الاقنية التنموية الصحيحة، وفي الإتجاهات السليمة. ولعل هذه الحال بالذات هي ما قصد إليه يوجين بلاك رئيس البنك الدولي حين كتب عام 1970 يقول: «إن كفاءة استعمال المال لا تقل أهمية عن توفره».

تداعيات الأزمة المالية

لا تحاول الغرفة هنا ان تطرح مقترحات محددة ومفصلة تكفل تعافي الاقتصاد الكويتي من تداعيات الأزمة المالية العالمية. فمثل هذه المهمة تحتاج إلى قاعدة واسعة من البيانات لا تتوفر إلا للجهات الرسمية المختصة. غير أن الغرفة - ومع إدراكها التام لهذه الحقيقة واحترامها الكامل لدور تلك الجهات- تجد من حقها ومن واجبها في آن معا أن تبدي رأيها في الإطار العام الذي يجب أن تبقى المعالجة المطلوبة ضمن حدوده، وفي المنطلقات الاساسية التي تضبط تكاليف هذه المعالجة، وتضمن جدواها وعدالتها، فلا تنحرف لانقاذ أحد، ولا تنجرف وراء الضغوط، كما لا تنحسر تهيبا لمسؤولية القرار.

ليس ثمة شك في أن بنك الكويت المركزي والفريق الاقتصادي الذي تعاون معه عند بداية الأزمة، قد نجحا في تحصين الجهاز المصرفي وإمداده بالسيولة الكافية. وهذا بالذات ما قامت به كل الدول في معالجتها لتلك الأزمة. خشية أن تتحول مشكلة السيولة إلى مشكلة ملاءة. غير أن الكفاءة الاقتصادية للسيولة تعتمد على مقياسين اثنين هما الحجم والانتشار. ولئن نجح البنك المركزي في توفير حجم السيولة الكافي، فإن انتشار هذه السيولة في الجسم الاقتصادي بكل قطاعاته وأنشطته مازال متعثرا نتيجة التحفظ الشديد الذي يتمسك به الجهاز المصرفي في تقديم تسهيلاته الإئتمانية، وهو تحفظ مبرر ومفهوم في ظل الانخفاض الكبير في أسعار الأصول، وضرورة حماية أموال المودعين التي تضمنها الدولة. ومن هنا، يصبح تدخل المال العام ضرورة لازمة لتوفير الأموال التي تسمح بعودة أسعار الأصول إلى مستويات عادلة، وتهيئ لكافة القطاعات الاقتصادية قنوات تمويل فاعلة وتدخل المال العام بهذا المعنى لا يقتصر على الشكل النقدي -مع التأكيد على أهميته- بل يمكن أن يأخذ صيغا أخرى كثيرة كالضمان والكفالة والسندات والصكوك.

كما أن تدخل المال العام لا ينحصر في الإقراض، بل يمكن أن يكون -أيضاً- من خلال مشاركة حقيقية في ملكية وادارة الشركات التي تستعين بالمال العام. ولابد من التذكير هنا بأن الغاية الأساسية لتدخل المال العام تتمثل في تجنب تكلفة مالية أعلى وتكلفة اجتماعية أخطر. علما أن نجاح هذا التدخل يعني مردودا اقتصاديا واجتماعيا عاليا على صعيد الاقتصاد الوطني، ويحمل فرصة طيبة بأن يحقق المال العام ذاته عائدا مجزيا.

معالجة الأزمة

ومثل هذه المساهمة يمكن أن تأخذ أشكالاً مختلفة، أهمها:

أ - زيادة رؤوس أموال الشركات المتعثرة لكي تؤهل نفسها وترفع من ربحيتها وملاءتها، لتكون جديرة بالاستفادة من البرامج التي يمكن أن تقرها الدولة مساعدة لهذه الشركات على تجاوز صعوباتها.

ب - الاندماج بهدف توسيع السوق، وتخفيض التكلفة، وتوزيع المخاطر، فضلاً عن التأهل للحصول على تمويل أفضل. وهنا ندعو إلى أن تقدم الادارة الاقتصادية حزمة مدروسة من الحوافز التي تشجع الشركات على هذا الاندماج. ولطالما كرر بنك الكويت المركزي الدعوة إلى الاندماج باعتباره ملاذا أساسيا لإنقاذ الشركات. ج - فتح المجال أمام المواطنين للمساهمة في الصناديق أو المحافظ أو الشركات التي يمكن أن تؤسسها الدولة لتملك الأصول المرتهنة وإدارتها وفق معايير وشروط واضحة. بغية الحد من الانعكاسات السلبية للأزمة المالية العالمية، اتخذت السلطات النقدية في الكويت تدابير عديدة، فصدر قانون ضمان الودائع المصرفية، وجرى تخفيض سعر الخصم، وتم تعزيز السيولة في الجهاز المصرفي، ورفعت نسبة الإقراض إلى حجم الودائع. وينصب الدور الأكبر في المرحلة الحالية على السياسة المالية المتمثلة في زيادة الإنفاق العام لما له من تأثير مباشر ومضاعف على كافة القطاعات والنشاطات الاقتصادية. ومن المهم أن نشير هنا إلى أن زيادة الانفاق العام لا تتحقق بمجرد زيادة المبالغ المعتمدة في الموازنة العامة، بل لابد من تنفيذ انفاق فعلي لكامل المبالغ المعتمدة. والزيادة المطلوبة في الانفاق العام يجب أن يوجه أقصى ما يمكن منها إلى المشاريع الكبرى ذات التأثير السريع في تحريك السيولة بين الأنشطة المختلفة، والتي تشكل قاطرة للمزيد من المبادرات الخاصة الداعمة للنمو. عند انفجار الأزمة المالية العالمية، قاد البنك المركزي فريق عمل لبحث تداعيات الأزمة على الاقتصاد الكويتي، وقد أوصى الفريق بإيجاد محفظة استثمارية طويلة الأجل تختص بالاستثمار في سوق الكويت للأوراق المالية وفق أسس مهنية للمساعدة على استقراره. وفي اعتقادنا أن إعادة دراسة هذه التوصية في ضوء الأوضاع الحالية للسوق أمر جدير بالاهتمام. وهو مقترح يمكن أن يطور بحيث يكون مدخلا لمبادرة تدعمها الدولة لتوسيع القاعدة الوطنية للملكية الشركات المساهمة.

■ نجاح أي تدخل للمال العام يعني مردوداً اقتصادياً واجتماعياً عالياً على صعيد الاقتصاد الوطني

■ نقص كبير في التمويل المتاح للقطاع الخاص رغم ارتفاع السيولة لدى الجهاز المصرفي

وإذا كان من واجبنا الاقرار بأن تجربة هذه المحفظة لم تحقق نجاحا يذكر عام 2009، فإن من الموضوعية أن نذكر أيضا بأن هذه الحقيقة تعود إلى سببين، أولهما، أن المحفظة باشرت عملها متأخرة، وبأسلوب متردد وحجم متواضع وأجواء متناقضة. وثانيهما أن المحفظة كانت جزءا من برنامج متكامل، تهاوت قاعدته الأساسية التي كانت متمثلة بإنشاء محفظة أو شركة لشراء أصول الشركات الاستثمارية المتعثرة، على أساس استردادها بعد فترة محددة «REPU». وبسبب عدم الأخذ بهذا البرنامج، عجزت المحفظة الاستثمارية برأسمالها المتواضع عن حمل العبء منفردة. وهذا ما يذكرنا بمقترح شراء الأصول المرتهنة مع خيار الاسترداد، والدعوة إلى إعادة تقييمه.

بهدف دعم استقرار الجهاز المصرفي، ومنعاً لأي احتمال بحصول أزمة نظامية نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية، أجاز « المرسوم بالقانون بشأن تعزيز الاستقرار المالي بالدولة »، أن تقوم الدولة - ولمدة لا تزيد على 15 عاما - بضمان العجز في مخصصات البنوك التي يتعين تكوينها مقابل محفظة التسهيلات الائتمانية القائمة في 2008/12/31. كما أجاز القانون أن تضمن الدولة - ولمدة ثانية - أي انخفاض قد يطرأ في قيمة كل من محفظة الاستثمارات المالية والمحفظة العقارية القائمة لدى البنوك في 2008/12/31. وبما أن جهازنا المصرفي مازال يعاني انعكاسات الأزمة المالية العالمية، تقترح الغرفة، أن يدرس بنك الكويت المركزي جدوى وإمكانية تقديم مثل هذا الضمان مرة أخرى.

تدارك النقص التشريعي

أثبتت التجربة، وأكدت الأزمة الممتدة منذ عام 2008 بالذات، أن «التشريع الاقتصادي الكويتي»، يشكو من ضعف المرونة، وغياب العديد من النصوص المواكبة للتطورات الاقتصادية السريعة. ما أدى إلى الحد كثيراً من الخيارات المتاحة للتعامل السريع مع الأزمة وتداعياتها، فنحن بحاجة إلى سد النقص الكبير في الأدوات المالية الحديثة، وإلى إيجاد تغطية تشريعية فاعلة وكاملة لعمليات الاندماج والاستحواذ والتملك والتصفية، وإلى تيسير إجراءات زيادة وتخفيض رأسمال الشركات، وانعقاد جمعياتها العامة. وفي هذا الصدد نجد من الضروري جداً أن نلفت النظر إلى أمرين اثنين:

أولهما: الدراسة التي قام بها البنك الدولي بناء على طلب وزارة التجارة والصناعة بغية إيجاد نظام تعامل أفضل بين المفرضين والمدينين. وهي الدراسة التي أوصت بإصدار قانون خاص بإفلاس وتصفية الشركات، يسمح بوجود آلية للتصفية خارج المحاكم وعن طريق التحكيم. ولعل أهم ما جاء في الدراسة قولها: «إن المستويات الحالية للقروض المتعثرة في النظام المصرفي الكويتي، والإبقاء البطيء في حلها، تكشف عن نظام يقوم على آليات غير كافية وغير فعالة لحماية الإئتمان وإدارة المخاطر الائتمانية. الأمر الذي حال دون أن تمنح البنوك قروضا كافية للقطاعات الرئيسية في البلاد، رغم ما تتمتع به هذه البنوك من رسملة جيدة وسيولة كافية. ولو وجد إطار فاعل وحديث لتسوية أوضاع الشركات المتعثرة لأمكن الخروج من الأزمة بسرعة. إن قانون تعزيز الاستقرار المالي يمثل جهدا جديرا بالثناء، ولكنه لم ينجح في تحقيق غايته لأنه اضطر إلى أن يترك القرار كاملا بيد نظام قضائي لا تتوفر له المرونة الكافية ولا الأدوات اللازمة». وثاني الأمور التي تود الغرفة توجيه الانتباه إليها، هو ضرورة تنظيم وتسريع مدة واجراءات الفترة الفاصلة بين فتح ظروف أي مناقصة عامة وبين إبرام العقود اللازمة مع الجهة التي رست عليها المناقصة. ذلك أن ترك هذه المدة مفتوحة ورهن كفاءة ورغبة الموظفين المعنيين يخلق حالة مربكة من عدم اليقين، ويغير معظم المعطيات التي استندت إليها العطاءات، ويزيد من تكلفة المتنافسين والمال العام، وقبل هذا كله، يعطل تنفيذ المشاريع، ويحد من حجم الإنفاق الرأسمالي الفعلي، ويضعف الثقة بمشاريع دولة الكويت ومناقصاتها، مع ما يعنيه كل ذلك من تداعيات على اقتصاد يعتبر قطاع الإنشاء فيه أهم قاطرات النمو بعد القطاع النفطي.

نعود فنذكر هنا، بأن ورقتنا هذه -وفي جزئها هذا على وجه الخصوص- تقصر اهتمامها على المعالجة الملحّة والسريعة لاستكمال تعافي الاقتصاد الكويتي من تداعيات الأزمة المالية العالمية. وبالتالي، فإننا لم نطرح قضايا بالغة الأهمية في شأن الإصلاح والتنمية، مثل تطوير التعليم، وتطويق الفساد، وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة... لأنها لا تدخل ضمن نطاق هذه الورقة.

ابتعدوا عن ضغوط اللعبة السياسية

وقالت غرفة التجارة إن الحديث عن العلاقة العضوية المتبادلة بين السياسة والاقتصاد حديث قديم، يثير قدرا كبيرا من الشؤون، وقدرا أكبر من الشجون. وفي بلد طغت فيه السياسة على القرار الاقتصادي حتى كادت أن تزهقه، ليس غريبا أن نتحدث عن السياسة في معرض البحث عن المأزق الاقتصادي، بل الغريب هو ألا نفعل. وواقع الأمر، أنه ما كان لنا أن نختم ورقتنا بهذا الجزء بالذات لولا قناعتنا العميقة بما سبق أن ذكرناه من أن «الإخفاق السياسي في الكويت أصبح أخطر ما يهدد جهود التنمية، وأن الإخفاق التنموي -بالمقابل- أصبح أقوى دوافع الإضطراب السياسي في منطقتنا».

ومن منطلق هذه الحقيقة -التي تستند إلى التجربة الكويتية طوال العقدين الماضيين عموما، وإلى تطوراتها وإفرازاتها خلال العامين الأخيرين على وجه الخصوص- ترى الغرفة أن من الواجب والمفيد أن نذكر- من خلال إضاءات موجزة ومركزة -بنقاط التقاطع التالية بين الممارسة السياسية والجهود التنموية في دولة الكويت. من أول شروط الديمقراطية نجاح العملية التنموية إنتاجا وتوزيعا وتعليما وصحة... ومن المؤسف فعلا - وكما تثبت المؤشرات الكثيرة التي سبق عرضها - أن التنمية بمضامينها الاجتماعية والاقتصادية على حد سواء لم تحقق حتى الآن نجاحات تحتسب لمصلحة الممارسة السياسية في الكويت. وبالمقابل، لابد من الإقرار أن هذا الإخفاق التنموي يعزى - أولا وقبل كل سبب آخر - إلى ترسخ مفاهيم الدولة الرعوية التي يعتمد «رعاياها» على حضانة الدولة دون أن يكون لهم مساهمة مؤثرة في إيراداتها. وبالتالي، سيبقى من الصعب علينا أن نتكلم بجدية ومسؤولية عن ديمقراطية حقيقية وممارسة سياسية سليمة، قبل أن نلتزم بواجبات وطنية مكافئة لما نطالب به من حقوق. تتفق التعاريف العديدة للديمقراطية «سواء اعتبرناها وسيلة أو منهجا أو نظام حكم» على أن مقصدها النهائي هو تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، والتي تؤمن للمجتمع احتياجاته، وتكفل للمواطن مستوى من المعيشة والمعرفة يحفظ كرامته. ومن هنا يمكننا القول أن «الشرعية التنموية» المتمثلة بالانجاز الاقتصادي لا تقل أهمية بالنسبة لأي حكم عن «الشرعية الدستورية». وبالتالي، فإن حرصنا على الثانية يجب ألا يكون أبدا على حساب غفلتنا أو تغافلنا عن الأولى. وبتعبير آخر، إن الالتزام السياسي «حكما وحكومة، وسلطة تشريعية» بالشرعية الدستورية لا يمكن أن يكون ديمقراطيا وصادقا ما لم يقترن - بالتساوي والتوازي - بالتزام تنموي. ذلك لأن مناعة الأمن الداخلي والاجتماعي الذي تتمتع به أية دولة، يرتبط ارتباطا شديدا بقدرتها على تلبية حاجات مجتمعها وحفظ كرامة مواطنيها. إن الديمقراطية لا تختزل بصناديق الاقتراع، وإنا انفصلت صناديق الاقتراع عن تطلعات التنمية، تفقد العملية الديمقراطية شرعيتها التنموية، وتنقلب إلى وسيلة عقيمه أو منهج فاشل.

إن معالجة الإشكالية القائمة بين الممارسة السياسية والجهود التنموية في الكويت تقوم على ما يمكن تسميته «تحرير السياسة والتحرر منها». فالسياسة في بلدنا تتدخل في كل أمر وكل نشاط وكل قضية، ولا يدخر السياسيون جهدا في أن يضعوا كل شؤون الفرد وقضايا المجتمع على أكتاف السياسة. ولا عجب - بالتالي - أن تنوء السياسة تحت ثقل هذا الحمل، فتقع ويقع معها كل ما تحمل. أما في الدول العريقة بالديمقراطية، فإن نطاق الممارسة السياسية ينحصر في اختصاصاتها ومجالاتها، فيرتقي أداؤها وتنهض بمسؤولياتها بكل كفاءة واقتدار. فالديمقراطية الصحيحة، إذن، تقتضي تحرير السياسة من كل المجالات التي لا تدخل في اختصاصها، كما تقتضي تحرير هذه المجالات من ضغوط اللعبة السياسية. وبذلك يتحقق النجاح والإبداع في هذه وفي تلك.

وأخيرا، إن الدول الناجحة اقتصادياً هي الدول التي تنجح سياسيا في حشد المواطنين وراء أهداف التنمية وسياساتها والتزاماتها، في ظل حرية قائمة على تكافؤ الفرص، وعدالة المنافسة، وشفافية المصالح. وهذا يتطلب ارتقاء وانتقاء في الممارسة السياسية، وتمسكا مطلقا واجماعيا بالديمقراطية الحقيقية، التي تسمح بالتغيير الهادئ باعتباره الضمانة الحقيقية للاستقرار، وباعتباره الحصانة المنيعة في وجه التغيير العاصف الذي تفرضه قوى خاطئة وطرق خطره. فالمجتمعات الديمقراطية هي أكثر المجتمعات تقدما وغنىً، وتطورا واستقرارا، وهي أكثر المجتمعات قدرة على تنشئة المواطن القادر، بعلمه وعمله والتزامه الوطني، على تطوير حريته، وحفظ كرامته، وتعميق ابداعه.